العبث بالمفاهيم: الحالة المصرية ٢٠١٣-٢٠١٤ نموذجاً

د. سيف الدين عبد الفتاح(•)
ماجدة إبراهيم(••)

عالم المفاهيم ليس منبتًا عن الواقع؛ فهو بمثابة مرآة عاكسة لما يتم في الواقع من عمليات تأسيس أو توظيف أو تزوير وقلب للوعي الجمعي العام للأمة والوطن. وهو جزء من عالم الأفكار الذي عليه ينبني ووفقه يتطور التوجه العام للجماعة الوطنية المحددة. فإذا ما أصابته شائبة تزييف أو سوء توظيف فإنه يُنذر بتوجه تغييبي للوعي وللضمير العام. ومن ثم، فإن وجود مثل هذه الحالة التغييبية يؤشر إلى عملية «التسميم السياسي» وفق العلاّمة حامد ربيع؛ التي تقوم فيها السلطة بتزييف وعي المجتمع عن طريق محاولة زرع أفكار ومفاهيم وقيم دخيلة من خلال التضليل والخديعة، ثم العمل على تضخيم هذه القيم تدريجيًا لتصبح قيمًا عليا في المجتمع المستهدَف مستندة لمنظومة مفاهيم شائهة ومشوهة.

عملية التسميم المفاهيمي:

من التسميم السياسي يأتي التسميم المفاهيمي ويأخذ ذات المسارات؛ فينحرف المفهوم عبر ثلاثة مسارات مسمَمة: الإدراكات، والأولويات، والسلوك. فإما يتم التسميم في الإدراك العام لدلالات المفهوم بإعادة وضعه واستعماله على غير ما يدل في حقيقته وبذا فهي أزمة وضع أو إعادة وضع المفهوم على غير حقيقته (كتشويه مفهوم الثورة أو اعتبارها مؤامرة أو تسويتها بالثورة المضادة)، و/ أو تقديمه –وإن كان ليس مقدمًا كأولوية– بعد إحداث خلل في النشاط والفاعلية المتعلقة بالمفهوم المحدد ومن ذلك حمل مفهوم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ليتم تطبيقها في سياق يجعل منها دلالات ونتائج غير التي وضعت في سياقاتها الأصلية عند نشأتها، لكن ذلك لا يكون بالتخلي عن غير المناسب لمجتمعاتنا منها، بل تنزع نواتها الصلبة التي تأسست عليها هذه المفاهيم، و/أو تحويله وقلبه تزييفًا وتزويرًا في السلوك العام للدولة ودفع وتعبئة المجتمع ليسير على ذات السلوك، أو الجمع بين الثلاثة مسارات مجتمعة. خاصة عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم المنظومية المركبة التي تتميز بخصيصة تكوينية فيها بأنها الأكثر استعصاءً على الاختراق، فيقومون بعملية «تسميم مفاهيمي» شاملة عليها لتبديلها مع الزمن (كمفهوم الأمة ومفهوم الأمن القومي...).

رسم توضيحي١: عملية التسميم السياسي وما تؤديه من تسميم مفاهيمي بانحراف المفهوم عبر ثلاثة مسارات مسمَمة: الإدراكات، والأولويات، والسلوك.

(•) أستاذ النظرية السياسية غير المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
(••) باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

وبالنظر للحالة المصرية الراهنة ومحيطها الإقليمي والدولي، نجد أن المرحلة الانتقالية كمرحلة تدافع مفاهيمي؛ تظهر فيها الصراعات في شكل استقطابي، وهي واحدة من الساحات والمساحات التي يتم فيها التدافع بشدة.

ومنطقة المفاهيم أهم المناطق التي تتعلق بحال المراحل الانتقالية؛ حيث يصيبها الالتباس عند عموم الناس بل والمنخرطين في الحياة السياسية والعمليات المرتبطة بها، وقد تتسم المفاهيم في مثل هذه الحال بسمات عدة تشير إلى حال التداخل والاشتباك والارتباك. ومن ثم، والحال هذه فإنه من الضروري الاهتمام بعالم المفاهيم الاهتمام اللائق به والقادر على مواجهة هذه الحال فى سياق يحدد مسالك الوعي ويستثمر قدرات السعي. والأمر يكون حالاً وأكثر مدعاة حينما تُسرَق الثورات وتُركَب ويُلتَف حولها وتنتكس[1].

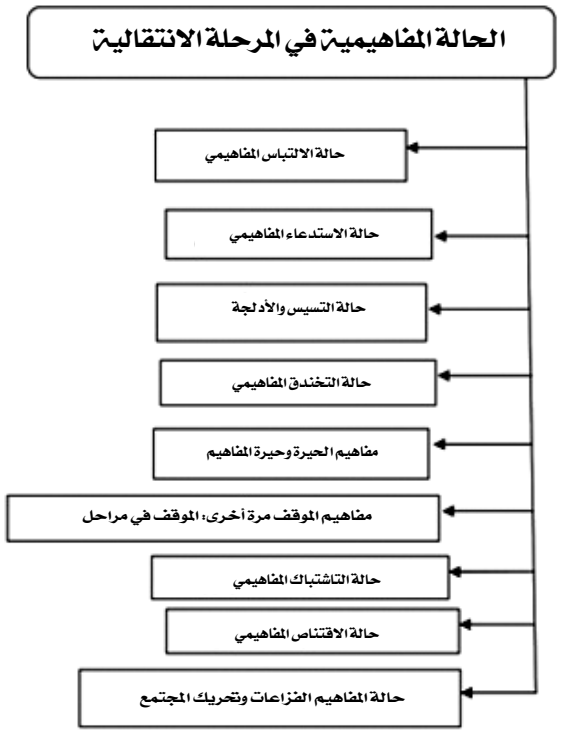

رسم توضيحى ٢، المصدر: سيف الدين عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة فى المشهد المصرى.

فيمكن للناظر المهتم بالشأن الفكري والمفاهيمي المصري رصد سلسلة وشبكة من التغير -أو لنقل التغيير العمدي- في دلالات واستعمالات عدد من المفاهيم الأساسية والتأسيسية التي من المفترض أن يكون التكوين والاستعمال الصحيح السليم لها بمثابة ترسانة من ترسانات الذود عن قيم ومكتسبات الأمة والوطن السياسية والاجتماعية والثقافية.

الانحراف في المعاني وأزمة الاستعمال:

ومن ذلك قيام الاستبداد -لاسيما في حالة الانقلاب- بقلب دلالات المفاهيم ومعانيها واستعمالاتها مستغلاً الحالة الراهنة وجهل غالبية الناس بعالم المفاهيم والتعمية عليه؛ فصاحب الانقلاب -وزُمرة ممن حوله- يرى نفسه يملك قوة تحويل المفهوم (احتكار عالم المفاهيم)، ومن أمثلة المفاهيم التي يجري الانقلاب عليها واستعمال دلالاتها بالمقلوب: الحريات وحقوق الإنسان فيتم تحويلها لاتهام وخيانة، وكذلك مفهوم القمع الذي يتم التعامل معه باعتباره أداة لتحقيق الشرعية والاستقرار،...

داعمو التسميم المفاهيمي وأصحاب المصلحة من خلفه:

الانحراف والتحريف بمعانيه ومراميه يجري وفق دافعين أساسيين: من جراء طغيان السلطة ونشوة صاحبها بها من جهة، ودعم التيار المدني الذي يسهم في عملية التشويه والقلب المفاهيمي حينما تتحكم فيه مصالحه الآنية والأنانية من جهة ثانية؛ فنرى داعمي عمليات التشويه والانحراف في معاني المفاهيم ومحاولات تشييعها ونشرها في صبغتها الانقلابية من جراء دافع طغيان المصلحة ومساندة المستبد بدافع مصلحة المساند؛ فكل من: المدنيين، والسياسيين، والإعلاميين، يحولون الحظوة إلى سطوة فيغررون بالناس (التغرير المفاهيمي)، بل هو «التزوير المفاهيمي» كأسلوب معتاد منهم في هذا السياق...

تنغمس السلطة في القيام بهذه العملية والتوجيه لها بدءًا ثم يتبارى المشاركون والمساهمون في اقتحام حرم وحرمات المفاهيم -مصلحة أو دعمًا أو جهلاً أو مفسدة...- فنجد أفرادًا إعلاميين ونخبًا ينزلقون لذلك، كما نجد مؤسسات وهيئات تُقدِم على ذلك (الأزهر والكنيسة والأوقاف...)، بل قد نجد كيانات سياسية ومدنية قد تنبري في ذلك أيضًا (أحزاب وحركات كانت بالأمس «ثورية»).

«فنجد نخبًا إعلامية وسياسية مارست حربًا إعلامية وعملت على غرس ثقافة عنصرية تكرس منطق النفي والاستبعاد والإقصاء في سياسات غير مسبوقة: فبعض ما يمكن وصفهم بالنخبة المنحطة (المحنطة سابقًا) ممن لعبوا دورًا أحط ما يكون حينما أسهموا بممارساتهم في عمليات صناعة الكراهية من أوسع باب، وحينما قامت بتصدير خلافاتها إلى عموم الناس، وجعلت هذا لتحقيق أغراضها الدنيئة وتحقيق مصالحها السياسية الآنية والأنانية، فتحولت من حال تحنيطها في المواقف والرؤى إلى حال انحطاطها فنزلت بصراعاتها إلى أرضية المجتمع ضمن صراع سياسي خسيس دون أن تلقي بالا لمآلات أفعالها وآثارها المدمرة على لُحمة المجتمع وتماسك الجماعة الوطنية. وقد أيد الإعلام الرسمي والخاص أحداث ٣٠ يونيو و٣ يوليو، وأضفى مشروعية على عملية إغلاق الفضائيات الدينية،

وأسهم في تبرير هذه الإجراءات ضمن خطة «الشيطنة» والدعوة للحفاظ على السلم الأهلي عبر كبح «المحرضين». كما ادعى وألح على حتمية فض اعتصامي رابعة والنهضة بأي وسيلة، مهما بلغت التكلفة البشرية. هذه العملية مارست «شيطنة متعمدة»، أتت في إطار حملة تشويه واسعة ومتصاعدة تجاه جميع القوى المؤيدة للثورة والرافضة لما أسمته «الانقلاب»؛ حيث بدأت بشيطنة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي والمؤيدين له، ثم تلتها حملة شيطنة لبعض الرموز ممن رفضوا الانقلاب، سواء كانوا نشطاء سياسيين من الشباب أو من الكتاب، من غير المنتمين للتيار الإسلامي، فقط لأنهم ضد الانقلاب، وتم التشويه عن طريق نشر تقارير أو أخبار أو التحدث عن بلاغات مقدمة في هؤلاء بتهمة تلقي تمويل أجنبي أو التحريض على العنف أو الإرهاب حتى بدون التحقق من مدى جديتها أو وجود وثائق وأدلة تثبت تورطهم. ومن ثم، تنتج هذه الصناعة من الفرقة والكراهية كل يوم المزيد من الانقسام والاستقطاب وتغذي الشكوك المتبادلة وتحرق جسور التواصل وتوزع الاتهامات بالخيانة والعمالة وتُبقى الاستنفار جاثمًا في الصدور من خلال لغة هجاء متبادل يحمل قدرًا من إذكاء حرب اللسان. ولا تقتصر منتجات هذه الصناعة على تغذية الاستقطاب السياسي، فها هي تنتج ما يصنع انقسامًا بين المصريين وتقطع أواصر العلاقات الاجتماعية وشبكيتها من ممارسة الشماتة فى الدماء فى مواقف غير مسبوقة، من قتل وقنص لمعارضين وأفراح ورقص لموالين. لا يمكننا إزاء كل ذلك إلا أن نخاطب الانقلابيين وقد استخدموا الكراهية آلية سياسية: ماذا فعلتم بمجتمعاتنا؟!، أبشبكة علاقاتها الاجتماعية تستخفون؟!، وبلحمة الوطن تعبثون؟!، وبقوانين تماسك المجتمعات تستهزئون؟!، ألا ساء ما تحكمون!!»[٢]..

المحصلة إذن... أن تشيع حالة العبث بالمفاهيم:

«فحينما نقول إن المفاهيم تُبنى على الأرض فإننا لا نغادر الحقيقة، ومن هنا يمكن بحق فتح الباب للوقوف على مفاهيم ومعانٍ انقلابية، فيما يمكن تسميته «المعجم الانقلابي» الذي يحرِّف الكلمات ويغتصب المفاهيم ويقتل بعضها عمدًا وغصبًا، ويئد بعضها وهي حية ويتلاعب بمعانيها في سياق صناعته لحالة استبدادية»[٣]. ومن ثم، تحولت قيمة ووظيفة المفاهيم السياسية (إيجابية/ سلبية) التي يُعد الأصل فيها أنها تسهم في بناء الوعي السياسي، إلى الحالة الانقلابية التي تقوم على إنشاء حالة مفاهيمية يحيطها التعتيم والتضليل، وإلى إحداث انقلاب مفاهيمي (في المعاني) كما حدث الانقلاب في السلطة. الأمر الذي يؤكد أن عالم المفاهيم متلاعَب به في إطار معارك كسب العقول والقلوب.

الأمر الذي يزيد من حالة فقدان الثقة المتبادلة، أو ما يسمى برأس المال الاجتماعي، في هذا السياق، ويؤدي لمزيد من التحريف غير المباشر في مفاهيم أخرى تأسيسية تمثل أعمدة بنيان الدولة الوطنية والمجتمع المحدد، ولعل في مقدمتها مفاهيم منظومية بطبيعتها: كالوطنية والمواطن، والأمن القومي المصري،...

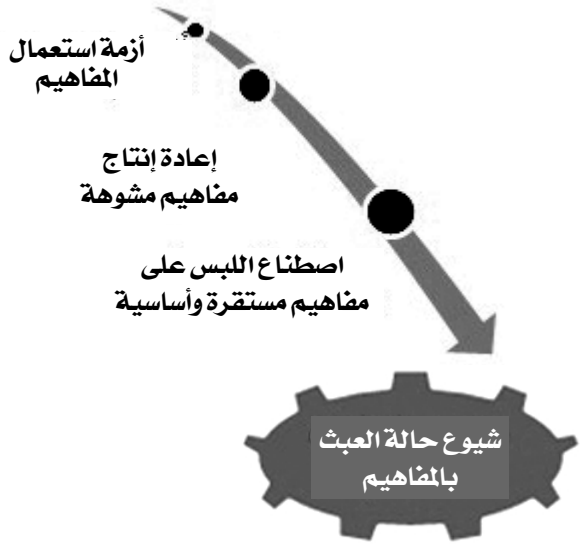

رسم توضيحى ٣: الانحراف والانقلاب على معانى المفاهيم وما يسببه من أزمات نقل وحمل واستعمال للمفاهيم.

ومعظم المفاهيم التي نرصدها في هذه الدراسة كانت موجودة من قبل، ولكن ما استجد هو إعادة الوضع أو إعادة إنتاجها من جديد في ظل الحالة الانقلابية (التوظيف الانقلابي للمفاهيم والعبث بها في ظل عملية أوسع من التسميم السياسي)، فهذه أزمة إعادة الوضع أو إعادة إنتاج مفاهيم في سياق سياسي سلطوي وانقلابي يستبد بالوعي الجمعي للأمة المصرية ويحاول قلب دلالات مفاهيمها والانقلاب عليها. ثم تأتي أزمة النقل أو حمل المفهوم لتوصيله للناس، وإن كانت أزمة النقل بالترجمة أو خبرة ثقافية وسياسية مغايرة تتم قبل إعادة الوضع، ثم الأزمة الثالثة هي أزمة الاستعمال والتوظيف السلبي. وأزمة غالب المفاهيم الآن هي أزمة استعمال؛ كيف توظف السلطة هذه المفاهيم ومن ثم يستخدمها الناس بعد الانقلاب؟ فقد حدثت عملية تنازع على المفاهيم، كما حدث تقسيم للناس؛ فقد حدثت حالة من الانقسام المفاهيمي تبعت حالة الانقسام بين الناس ثم هي من شأنها تعزيز ذلك الانقسام وتعميقه ليتحول من انقسام وخلاف سياسي إلى انقسام اجتماعي ومجتمعي، نسأل الله تعالى أن يلطف بالبلاد والعباد وينجي وطننا مصر الحبيب من جلبات ومآلات هذا المسعى الانقلابي الخبيث العابث بوعي الأمة ومفاهيمها وما ينبئ من مخاطر على بنية المجتمع ومستقبله.

إن الالتباس المفاهيمي والانحراف والتشويه... وغيرها من أشكال التعامل الانقلابي والمضاد للثورة مع المفاهيم يأتي في سياق جملة من الالتباسات التي تبين أن عددًا ليس قليلا منها قد حدث بقصد التلبيس والتشويه وليس مجرد الالتباس الطبيعي المصاحب للمراحل الانتقالية فيما بعد الثورات، فضلا عما أضافته المرحلة الانتقالية نفسها من جوانب جديدة لبعض المفاهيم وتأكيدها بعض المعاني. فعلى سبيل المثال يثور الآن الحديث عن مفاهيم الدولة ذات المرجعية الإسلامية والخلافة، مع ربطهما بالتطرف والإرهاب؛ فيُقال إن الحرب على الإرهاب الآن هي مواجهة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة ومنها تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»: اختصارًا لـ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) وبينما هو معروف أن «داعش» هو تنظيم إرهابي لا يمت لحقيقة المرجعية الإسلامية بصلة تتخطى التسمية، إلا أن الحالة العامة داخليًا ودوليًا قد ألبست الأمر على العامة حول دلالة مفهوم الدولة الإسلامية أو لنقل «الدولة ذات المرجعية الإسلامية» وفق الفكر والحركات الإسلامية المعتدلة.

فيتم استغلال حالة الالتباس في تعميمها بل إعادة صناعتها أحيانًا، فتُدهَس مفاهيم في الطريق وتُغتال اغتيالاً معنويًا بل ماديًا في إطار عملية تلبيس كبرى بين المفاهيم من جهة وصناعة المواقف التي تلبس على الناس فهم واقع الحال من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال نجد منظومة المفاهيم المتعلقة بـ (الدولة المدنية – الدولة القومية – الدولة الدينية – الدولة الإسلامية –الخلافة الإسلامية – الأمة الإسلامية) جميعها توظَّف سلبيًا الآن من قبل السلطة في بلادنا –كما هو الأمر في غالب أوطاننا التي ترزح تحت وطأة الاستبداد– وبطريقة خطيرة في إطار تأكيد مبدأ/ فكرة «الدولة أولاً»؛ لأن السلطة تعتبر أن كل من يسعى إلى الخلافة –وإن كان بمعايير العصر كتكوين اتحاد دول إسلامي فيدرالي أو ما شابه– يعمل من وجهة نظرهم على تفكيك وتفتيت الدول القومية، وأن الداعي أو الساعي لتشكيل مرجعية إسلامية لدول عالمنا العربي والإسلامي ليس إلا تابع لتنظيمات وحركات إرهابية متطرفة.

فقد تم استخدام هذه المفاهيم بطريقة مشوهة وإعادة تعريفها بشكل خاطئ ونشرها بين الناس، سعيًا إلى مصلحة أو سلطة أو كليهما معًا، وتراوحت المواقف بين اتهامها بالتخلف والمطالبة بإسقاطها من الحساب مقابل إثبات مفاهيم أخرى مناقضة ومناهضة لها كالمفهوم الضيق المجتزئ للأمن القومي أو التخندق داخل مفهوم الدولة القومية بما يفتت الأواصر ويضيع الروابط التاريخية والجيواستراتيجية بين دول أوطاننا العربي والإسلامي. ومن ثم فمن الضروري تنبيه الناس لما أصاب هذه المفاهيم من تشويه وإعادة التذكير بمعانيها الأصلية والأصيلة.

عملية العبث بالمفاهيم في الحالة الانقلابية المصرية:

هي عملية تنضوي على قلب الموجود من مفاهيم ومعرفة الناس به واستقرارهم عليه بهدف تشكيكهم فيه، ثم إعادة ملئها في إطار مصلحة وهوى صاحب السلطة والدوائر المحيطة به والمستفيدة منه. وذلك من خلال استخدام عدة آليات لعملية العبث بالمفاهيم[٤] بما يشكّل «منظومة العبث بالمفاهيم»؛ حيث إن بعض تلك الآليات يستعان ببعضها ضمن بعض ويكمل بعضها بعضًا، نُجمل أبرز ما تم التعامل به من عمليات عبث بالمفاهيم من قِبل السلطة في مصر منذ ٣ يوليو فيما يلي:

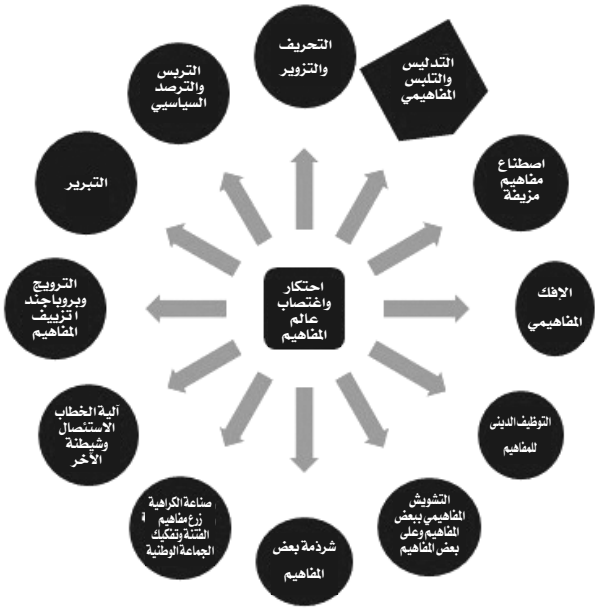

رسم توضيحي ٤: عملية العبث بالمفاهيم

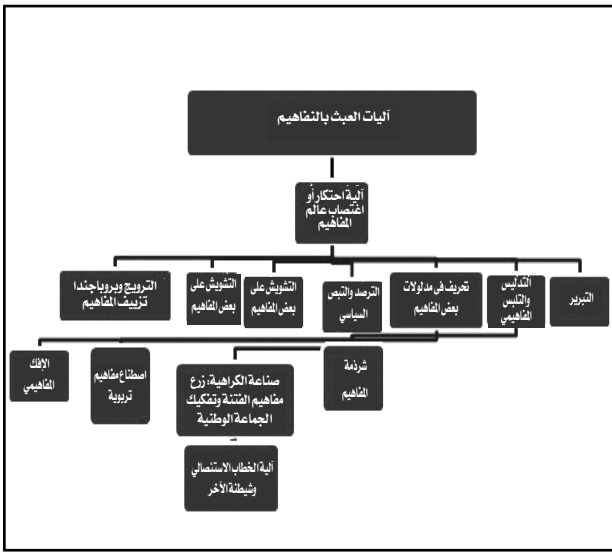

رسم توضيحي ٥: آليات العبث بالمفاهيم

آلية الغصب والاحتكار المفاهيمي:

لعل هذه هي الآلية الأم والمظلة التي تستظل بها السلطة الانقلابية في مصر لتعيث إفسادًا وعبثًا في عالم المفاهيم. فصاحب السلطة يحتكر الصك والعبث ويؤمم ويوئد ويغتصب المفاهيم من منطلق اغتصابه لغالب الحياة. وهو ما يلخصها شطر بيت في قصيدة الشاعر أحمد مطر:

«من يملك القانون في أوطاننا، هو الذي يملك حق عزفه»

وفي المقابل فبعض النخب الثقافية والسياسية والإعلامية ذات المصالح مع النظام والمروجة له تسير في ركب احتكار المفاهيم، واستحلال اغتصابها بادعاء أنها صاحبة العلم بعالم المفاهيم، بينما هي في الواقع أجهل الناس بها، فنجد أحد الإعلاميين -يظهر على القناة الخاصة التي يملكها ولا يكاد يستضيف محللا سياسيًا للأحداث غير نفسه- يدعي جهلا وزيفًا بأنه سيشرح مفهوم الجيل الرابع من الحروب بينما هو لا يقدم أي دلالة علمية أو واقعية للمفهوم. بينما تنضوي حقيقة المفهوم وأبعاده على مضامين وأبعاد أخرى غاية في الأهمية والخطورة كان الأجدر بيانها وإفهامها للناس خاصتهم قبل عامتهم، ولعل في مقدمتها أن «حروب الجيل الرابع» قد نشأت في أحضان مراكز الأبحاث الأمريكية، لتفسير أو تبرير الصعوبات التي تواجهها القوات الأمريكية وحلفاؤها عند محاولة تصديها للحركات المقاومة (التي يصفونها بالإرهابية)، إلا أن الدول العربية شرعت في استخدام النظرية نفسها لأغراض تتعارض مع المقولات الأصلية إلى حد إلصاق تهمة التسبب في ظهور هذا النمط من الحروب بالإدارة الأمريكية نفسها، وذلك بزعم رغبة الأخيرة في تفكيك الدول وإفشالها كمقدمة لإحكام سيطرتها عليها[٥].

وبدلا عن توظيف مثل هذا المفهوم بما يحمله من دلالات زيادة مساحات التعقد والفوضى في الساحة المحلية والإقليمية والدولية بمستويات متفاوتة وأحيانًا متداخلة، بما يمكن الدولة المصرية من حماية أمنها القومي، اتُخِذ مفهوم الجيل الرابع كساحة إضافية للتبرير السياسي للفشل في حماية الأمن القومي، بل انتقل العبث ليطال مفهوم الأمن القومي المصري ذاته.

فيتم التلاعب بمفهوم الأمن القومي وبنيته رغم أنه من المفاهيم الحيوية لبنية الوطن والمجتمع، فيُختزَل ويُنتزَع منه ما يعتبر من صميمه وثوابته؛ فمن ثوابت الأمن القومي المصري قضية تماسك الجماعة الوطنية ووحدتها في إطار العيش المشترك الواحد، وهو ملفٌ لا يحتمل العبث أو النفاق، أو الانخراط في فترات عابرة قد لا يُكتَب لها الدوام، وقلنا مرارًا وتكرارا إننا يجب ألا ندع المتغير يتحكم بالثوابت ولا المؤقت يهيمن على الدائم؛ لأن ذلك من شأنه أن يضر بثوابت الجماعة الوطنية التي تعد بحق ركنًا ركينًا من الأمن القومي المصري[٦]. وتتم عملية التهجير القسري لأهالي رفح المصرية باسم حماية الأمن، في الوقت الذي تتجاهل فيه سلطة الانقلاب نصائح وتحذيرات مهمة من خبراء قريبين منها حول خطورة انعدام رؤية واعية للأمن القومي تجمع بين ثوابت التاريخ واستشراف المستقبل أو اختزال مفهوم الأمن القومي أو القفز على ثوابت الأمن القومي المصري[٧]. مما يؤكد أن حال الأمن القومي المصري الراهن تصدق عليه عبارة: «مصر تحتاج إلى عناية مسئولة بالأمن القومي المصري الذي بات في أحرج أحواله وأردأ تصوراته»[٨].

ونظرة فاحصة لطبيعة وخطورة مفهوم الأمن القومي الذي يعد مفهومًا محوريًا للدولة المصرية تؤكد أنه لا يحتمل العبث والتسميم السياسي الذي يجري عليه حاليًا، وأنه يجب أن لا يخضع مثل هذا المفهوم لعمليات العبث والتنازع السياسي بأي حال؛ لأنه من المفاهيم التأسيسية للدولة المصرية منذ فجر تاريخها العريق. وعليه، يجدر هنا بيان بعض ثوابت مفهوم الأمن القومي وخصوصية الأمن القومي المصري فيما يلي:

«الوظيفة الأساسية للدولة بالنسبة للجماعة الحاكمة لها، هي أن تحمي هذه الجماعة وتصون أمنها، ما نعبر عنه اليوم بمصطلح «كفالة الأمن القومي»، هذه الحماية والصيانة تتعلق في الأساس بتأمين الجماعة من المخاطر الخارجية، وهي الوظيفة الأولى والثانية والثالثة...إلخ. ثم ترِد الوظيفة التالية التي تتعلق بحفظ الأمن الداخلي وحراسة صيغة التضامن الاجتماعي، أو بعبارة أدق صيغة «التوازن الاجتماعي» القائمة بين الجماعات المؤتلفة في الجماعة السياسية الأساسية، وتوثيق عرى التماسك لدى هذه الجماعة، ثم ترِد بعد ذلك أي وظائف تتعلق بالنهوض والتنمية وغيرها». (...).

«إن حفظ الأمن الجماعي، أو الأمن القومي، هو ما عليه المعول في استبقاء النظم والدول، وأن الفشل في حفظه هو ما لا بد أن يئول إلى انفراط عقد النظم والدول، وأن الأمن الجماعي المقصود هنا ليس هو مجرد حفظ الحدود الجغرافية للقطر المعين، ولكن هو إيجاد توازن سياسي وعسكري مع خارج القطر المحكوم بما يتحقق به قيام هذا الأمن واستدامته النسبية. ونحن نعرف أن فلسطين ليست شأنًا فلسطينيًا فقط، وأن قوى العدوان لا تهتم بها لذاتها، ولكن يجري ذلك لموقعها ولإمكان السيطرة بها على الآخرين من بلاد العرب». (...) «إن فلسطين وعدوان إسرائيل عليها هو أمر يمس الأمن القومي المصري مساسًا مباشرًا، وهذا أمر يدركه طلبة المدارس والجامعات من المبتدئين في فهم أمور السياسة. ومن نافلة القول التذكير بأن ما كان وما زال يجري في رام الله ومدن

الضفة الغربية وغزة من عدوان على الفلسطينيين شعبًا، وقيادات، هو مقدمة لعدوان تالٍ ومثيل على سوريا ولبنان، ثم على مصر. والثيران السوداء أكلت يوم أكل الثور الأبيض، حسب المثل المشهور.»(...)

و«مصر التي استردت من الإسرائيليين سيناء باتفاقية عام ١٩٧٩، لا تزال تعاني آثار احتلال ٥ يونيه عام ١٩٦٧، ودولة مصر لا تستطيع -حتى الآن وبموجب اتفاقية عام ١٩٧٩- أن تمد حمايتها العسكرية بإرادة طليقة على أرض سيناء، وهذا وجه احتلال لا يزال قائمًا، والعجيب أن نتغافل عنه ونروج ظنًا واهمًا أننا استرددنا أرضنا كلها، ألا إن الأرض سيادة ونحن لم نسترد سيادتنا كلها على شبه جزيرة سيناء ولا يزال في سيناء حق للإسرائيليين عليها. ومن ثم، فمصر بهذه الاتفاقية استردت أرض سيناء ولكنها لم تسترد أمنها القومي الجماعي، فلا تزال تقوم عند حدودها الشمالية الشرقية دولة توسعية عدوانية تملك السلاح النووي فيما تمتلك من آلات الحروب والتدمير والإبادة الحديثة، وتحكمها عصابة من السفاحين الذين احترفوا القتل الجماعي للشعوب الأخرى، ويتمايز بعضهم على بعض بالسحق والتدمير ويكسبون بذلك الشعبية بين ذويهم. والسؤال هو: هل هذا الوضع يطمئن به ذوو الشأن وهم يقومون بواجب الحراسة على الأمن الجماعي حتى في الإطار القطري الإقليمي؟ والسؤال الآخر هو: هل يجوز لأي مواطن مصري أو سوري أو لبناني أن يبيت ليلة مطمئنًا على أسرته وبجواره هذا الوحش الكاسر المزمجر على الدوام؟ بل هل يستطيع ذلك السعودي أو العراقي أو الإماراتي؟ إن الصراع باقٍ، ولا يكاد يختلف على ذلك إلا نفر لا يؤبه به، ولكنه انتقل من أساليب ممارسة إلى أساليب أخرى، انتقل من أساليب الحروب النظامية التي لم تُجدِ معه على مدى زمني من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، إلى أساليب المقاومة الشعبية، وقد ظهرت المقاومة الشعبية وأعلنت عن نفسها في انتفاضة عام ١٩٨٧، ثم في مقاومة الجنوب اللبناني التي تُوجت بالنجاح بفضل الله، ثم تطورت المقاومة الشعبية في فلسطين بانتفاضة الأقصى بدءًا من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، لتستمر بسالة المقاومة ضد العدوان وتسطر آيات النصر على العدوان الصهيوني الغاشم عبر السنين مرورًا بالعدوان على غزة العِزة ٢٠٠٨، ثم العدوان عليها في ٢٠١٤، ومسلسل الاعتداءات المتكررة والسافرة على القدس الشريف وساحة المسجد الأقصى في ظل صمت عربي مخزٍ ومقاومة فلسطينية باسلة، أبقاها الله وحفظها ونصرها»[٩].

وعليه، فالأمن القومي مفهوم مظلة ومنظومة متكاملة وليس مجرد بعد واحد:

رسم توضيحي ٦: منظومة الأمن القومي المصري وثوابته

فالأمن العسكري والأمن بمفهومه الضيق ليس إلا اختزالاً لمفهوم الأمن بإطاره الشامل ومنظومته الحاكمة التي باتت مستقرة عليها الخبرات سواء الدولية أو الأكاديمية والفكرية أو الذاتية المصرية؛ حيث بات مستقرًا أنه من ثوابت الأمن القومي المصري جمعه بين ثوابت تاريخية وجغرافية مهمة من أهمها أن الأمن القومي المصري من العدوان الخارجي والعدو التاريخي لا يتحقق بمجرد حماية حدود القطر المصري، وأن التنمية والاستقلال الذاتي عن الخارج وضمانات قواعد السلم المجتمعي والاستقرار الداخلي الحقيقي من صميم الأمن القومي المصري[١٠].

وبالنظر لواقعنا المصري الراهن ورؤية السلطة الحاكمة فيه لمصادر تهديد الأمن القومي المصري -في نظر القيادة العسكرية- لم يعد مصدره العدو الخارجي ولكن عدو داخلي هو في واقع الأمر معارض سياسي وليس عدوًا للوطن[١١]. ومن ثم، يصبح مفهوم «الأمن القومي» مثالاً حيًا كساحة عمليات يجري عليها تفعيل آليات العبث بالمفاهيم وتسميمها وتشويشها وتحريفها.

ويظهر ادعاء النظم المستبدة احتكار عالم المفاهيم في شكل دمجها واختزالها، وذلك نتيجة أن «الوضع الاندماجي بين القانون والمؤسسات والأشخاص يوجد بشكل قوي في نظم الاستبداد الفردي؛ لأن التنظيم القانوني للمجتمع وللدولة يؤدي في النهاية وفي خيوطه العليا إلى تثبيت سلطة الحاكم الفرد، وإن قوة الدفع الوحيدة في المجتمع ترِد من هذه السلطة الفردية، في النهاية تقيم مؤسسات متعددة وذات تشكيل جماعي، ولكنها

في النهاية تؤول إلى قرار فردي يصدر من أعلى كل واحدة منها وتربطها كلها بإرادة خارجية عنها تأتيها من الحاكم الفرد المستبد وتتشخصن كل هذه الوظائف والدرجات، بمعنى أنه بدلاً من أن يكون الفرد متدرجًا في التكوين المؤسسي يصير التكوين المؤسسي مستوعبًا في الفردية لشاغل وظيفته العليا وفي الرغبات الذاتية للمسيطرين عليه، ولكنهم يتكلمون ويتحركون باسم التشكيل المؤسسي الذي صار اسمًا حركيًا لأي منهم أو اسم شهرة له»[١٢].

وكذلك يظهر احتكار عالم المفاهيم، بل في الحقيقة هو اغتصابها، في حالة مفهومي النظام والدولة –من منطلق جهل وربما استعلاء؛ فحينما قال السيسي في أحد أحاديثه الصحفية: «ما فيش حاجة اسمها نظام فيه دولة فقط»، هو يعبر صراحة عن إعلانه احتكار واغتصاب عالم المفاهيم دون وجه حق أو سابق علم سياسة يجعله يميز بين «الدولة» و«نظام الحكم» فلا يلغي وجود أحدهما ولا يخلط بينهما. ثم في قوله في ذات الحديث: «ما حدش يدخل بيني وبين المصريين» ما يعلن به رفضه لوجود معارضة أو مؤسسات سياسية حقيقية تحقق توازن السلطات: إذن هو الرئيس فقط في مقابل «المصريين»: لا أحزاب ولا برلمان ولا معارضة...، وكأن المصريين كلهم اختاروه ويقفون وراءه، وكأنه هو فقط مَناط النظام والحكم والدولة، فلا سياسة. وكأن كل من يعارض أو ينقد يريد «الوقيعة بين الرئيس «وشعبه»[١٣]، فهل ثمة احتكار واغتصاب لمدلولات المفاهيم السياسية التأسيسية والأساسية لأي نظام سياسي مثلما تقدمه السلطة العسكرية الآن في مصر؟!

آلية التبرير:

وهذه الآلية لا يختص النظام وحده باستخدامها بل يسانده بها ظهير سياسي وإعلامي وديني يروج لكل ما يصدر عن السلطة العسكرية مهما كان خطؤه أو غموضه أو حتى تضاربه؛ فإذا ما أعلنت السلطة إنشاء تفريعة لقناة السويس وطرح سندات استكتاب شعبي لها هللوا للمشروع القومي المزعوم رغم أنه يضرب فكرة «تأميم القناة»! ولم يكلفوا أنفسهم نقد المحتمل من أعباء اقتصادية لمثل هذا المشروع ومآلات الاقتصاد الوطني المترنح! وإذا ما أسرفت السلطة في إصدار القرارات بقوانين خلال الفترة الانتقالية وقبل انتخاب –وإن كان مزعومًا– للبرلمان، وإن ثبتت كارثية غالبها كقانون الحق في التظاهر وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الكيانات الإرهابية... هرعت النخب المبررة ترفع رايات مفاهيم أخرى تبريرية مقابلة من مثل: هيبة الدولة، والتفويض، والاستقرار باستغلال بعض خصائص الشعب المصري التي تميل للطابع المحافظ، فيتم الإعلاء من مفهوم الاستقرار السياسي حتى ولو كان يفرض بالإكراه فيصير استقرارًا هشًا أو جامدًا[١٤].

وليست السلطة الانقلابية الراهنة –ولا النخب الداعمة لها– في أمر إشهار مفاهيم تبريرية بطريقة تدليسية مبتدعة؛ بل إنها تسير على خطى نظام الثورة المضادة بتراكم يعكس مسار خلافتها لنظام مبارك بامتياز كما يعكس ما أصاب المجتمع المصري من تدهور على خلفية هذا الادعاء والتبرير بمظلة الاستقرار. وبحسب وصف المستشار طارق البشري: «إنه في ظل ما ارتفع من شعار «الاستقرار» خلال العقود الثلاثة الماضية حدثت أضخم عملية انقلابية في المجتمع المصري من أول انهيار نظام التعليم العام وإضعاف الجامعات المصرية وحلول التعليم الأجنبي لأبناء النخب العليا من المياسير، وتهاوي ما كان من صناعات كانت ناجحة فبيع بعضها بيع الأنقاض، وإضعاف الحاصلات الزراعية التي كان لمصر فيها تجربة وسمعة كالقطن، وإشاعة البناء على الأراضي الزراعية عالية الجودة...إلخ. أليس هذا انقلابًا جرى تحت شعار الاستقرار، وتحت شعار توسيع قاعدة الملكية ظهرت الاحتكارات في السلع الأساسية كالحديد والأسمنت واستيراد القمح وغيره باسم حماية الملكية وبُدِّد القطاع العام، وباسم الانتظام تحققت الفوضى فأين الشرعية وأين عدم الشرعية هنا؟ وكيف لا يكون الفعل مشروعًا إن أراد إصلاح الوضع القائم؟!»[١٥].

النظام الحالي يوظف المفاهيم توظيفًا انتقائيًا شديدًا فيجعل منها «مفاهيم تحت الطلب»؛ فالديمقراطية تُستدعى حين الحاجة لحشد الناس للنزول للانتخابات أو الاستفتاءات فيُدعى الناس إلى حماية أصواتهم (صوتك أمانة)، كما يُدعَون إلى تحديث بياناتهم الانتخابية (مثل الإعلان التليفزيوني المروج مؤخرًا تحت شعار «حدّث بياناتك تحمي انتخاباتك»). الأمر الذي يضفي جانبًا من الشرعنة الشكلية حين تصبح مفاهيم الديمقراطية أداة لتجميل وجه للانقلاب.

وبينما يحول بين صوت المواطن المصري وبين صندوق الانتخاب صندوق ذخيرة، يوجد بين الصندوقين صندوق ثالث هو صندوق قمامة يجد فيه الانقلابيون مكانًا لأصوات المنتخبين حين عدم رضاهم عن هذه المسيرة الانتخابية وما أسفرت عنه من قوى أو أوزان ربما تهدد مصالحهم. وما لم نحل «مشكلة العسكر» ودورهم السياسي لن يكون لصندوق الانتخاب قيمة وسيكون صندوق الذخيرة هو الحاكم المتحكم، هذه هي القضية: أين صوتي؟ ومن ضيّعه وأطاح به؟[١٦]

أما في سياقات أخرى فتتم إزاحة ذات المفاهيم بل تجميدها (مثل حقوق الإنسان والديمقراطية ومنظومتها المفاهيمية) تحت دعاوى أن البلاد في حالة حرب على الإرهاب، ومن ثم فلا ديمقراطية لأننا غير مستعدين لها، ولا حديث عن حقوق لمن يُقتَل أو يُعتقَل أو يُهان أو تُنتهَك حقوقه من معارض أو متظاهر أو حتى ضحايا قصف أو تهجير قسري في سيناء إلا بما يرى

النظام وفي حدود ما يمنح ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩].

آلية التربص والترصد السياسي:

وهذه الآلية هي أول وأشهر ما استخدمه النظام الحاكم الآن في مصر؛ وهو التآمر على طرف كان بالأمس القريب زميل كفاح سياسيًا وشريكًا ثوريًا (الإخوان المسلمين في الحالة المصرية) ليكون ظاهر التعبئة للجماهير والعامة أنها دعوة لثورة بينما واقعها ترتيب لانقلاب عسكري يحصلون منه على بعض المكاسب المحدودة الضيقة والأهم التخلص ممن يظنونه حائلا دون الوصول لصناديق الانتخاب طالما بقي[١٧]. وذلك حينما تتحكم الميكيافيللية السياسية والبرجماتية غير المحدودة بقيم وأخلاقيات العمل السياسي، وحيث تتلاقى مصالح ضيقة لأطراف سياسية متعارضة فتجعلهم يُبيتون لطرف آخر للتخلص منه ولو بالتحالف مع طرف كانوا يجاهرون بالأمس القريب بأنه أكبر ممثلي النظام البائد، فإذا بقوى من اتجاهات مختلفة تستدعي «العسكر» للمشهد السياسي رغم أنهم لطالما أكدوا أن الجيش مكانه حماية حدود الوطن من العدو الخارجي وليس دوره الانغماس في الصراع السياسي بالداخل فيشغل ويُستدرج لدور داخلي ليس من صميم دوره فتصير البلاد على حافة الهاوية، فيتم الالتفاف على الإرادة الشعبية من جهتين: جهة المعارضين لحكم الرئيس الإخواني المنتخب والرافضين لسياساته وتدخل جماعته في الحكم ممن نزلوا ضده في ٣٠ يونيو، والالتفاف من جهة أخرى على إرادة المؤيدين للرئيس المنتخب والذين رأوا أنه حورب حتى لا يتمكن من تحقيق أهدافه وبرنامجه السياسي ويجب أن يكمل مدته الرئاسية، التفوا على هؤلاء وهؤلاء معًا ليستدعوا الجيش للمشهد السياسي، ووظفتهم نخب العسكرية للعودة للحكم الذي لم يلبثوه إلا قليلاً فترة الرئيس المنتخب لتنقض هي على السلطة وتنقلب على الجميع باسم الثورة. لتقدم التجربة المصرية الراهنة نموذجًا فريدًا من انقسام بين المصريين: هل الأمر في حقيقته ثورة أم انقلاب، والحقيقة المؤكدة أنها ثورة مضادة!

وكذا يتم تبييت معانٍ مغايرة لبعض المفاهيم وخلطها ببعضها بعضًا لإحداث تشويش متعمَّد على المواطن؛ «فالخلط المتعمد من سلطة الانقلاب بين مفاهيم الدولة والسلطة والسيادة حيث بدت السيادة متوحدة مطلقة... وبدت الدولة ضمن مفهومها السيادى الواقف عند حدودها، والمتعلق بأهدابها، والمؤشر على مركزيتها الاستبدادية، الزاحفة على الفاعليات والمجالات والفضاءات، وبدت تمارس جملة من وظائفها: تتخلى عن بعضها ما كانت غُرمًا، وتتمسك ببعضها ما كانت غُنمًا. وهنا وجب التنويه أن الدولة – السيادة كما آلت إليه في بلادنا إنما عبرت عن تماهٍ بين الحدود، فيما بين مفاهيم تعودنا أن نميز فيما بينها من مثل الدولة، السلطة، الحكومة، السلطة التنفيذية، النظام السياسي، جهة الإدارة والبيروقراطية.. كل ذلك وفق عناصر مشوشة في الإدراك، مشوهة في الممارسة، أصبح لا حد بينها ولا فصل، تعطي مساحات واسعة من الالتباس تسمح بالاستبداد حينما يحال الأمر في ممارسات السلطة إلى الدولة في محاولة لتقييد أي نقد للسلطة في حمى الدولة، فيتحدثون عن اعتبار أي نقد للسلطة هدم للدولة.

ويخطئ الباحثون لو ساروا مع هذا الفصل والتمييز من دون معرفة الواقع الذي يجعل هذا جميعًا كتلة منصهرة، جعلت عملية التشخيص في أبلغ تعبير: «أنا الدولة». وبدت الدولة – السلطة حالة تتحدث عن سيادة الشعب أو الأمة؛ فبدا الخطاب السياسي يغتصب –ومن أقصر طريق– الحديث باسم الشعب أو باسم الأمة، ويتحدث عما ترضاه وما لا ترضاه «...» وظلت كل هذه الأمور في طي تنظير اختلف كثيرًا عن ممارسة تتماهى فيها الحدود، وتغتصب فيها الكلمات، خاصة لو كانت من مثل «الشعب» و«الأمة» و«الجماهير». وبدت الدولة حالة كاريكاتورية.. تصدع بالسيادة في عنفوان وبطش واستبداد حيث وجب ألا تصدع، خاصة في ميدانها الداخلي في العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، بينما تتركها نهبًا مستباحًا حينما يتعلق الأمر بعلاقات قوى خاصة في الطبعة الأخيرة للنظام الدولي الجديد. تستباح فيه السيادة، ولكن وفق حدود وأفكار معينة، بينما تتعملق السيادة في مقام آخر لا نشهد منها سوى «السلطة التنين» على ما يشير هوبز[١٨].

آلية التوظيف الديني:

يوظَف الدين وعلماؤه في تحقيق مآرب السلطة للوصول للمصريين المعروف عنهم التدين، مما يعمل على إفساد المقومات الفطرية السليمة التي يحملها المفهوم الأصلي بدلالاته القويمة، ليتم التبديل مستغلين سطوة علماء الدين. في المقابل يجد المواطن خطابًا دينيًا مغايرًا يتحدث عن معاني أخرى للمفاهيم فيبدو الأمر أشبه «بفتنة مفاهيمية» يدافع فيها كل اتجاه عن رأيه، لكن الصوت الأعلى ليس لمن هو على حق بالضرورة بل لمن هو تابع للسلطة أو مروج لتوجهها ويقوم مقام الظهير لها. ولعل من الأمثلة على ذلك مفهوم العلمانية والقول بأنه «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» بينما يُستدعى الدين ويوظف من قِبل السلطة السياسية في مشاهد ومناسبات سياسية بامتياز؛ مثل الانتخابات وخروج رجال الدين بالإعلام يؤكدون أن الإدلاء بالصوت شهادة آثم من يكتمها، وكمثل بعض الدعوات للتظاهر فيخرج رجال الدين يعلنون حرمة المشاركة فيها... ما يدعو للتساؤل إذن عن الدلالات الحقيقية والفروق والموافقات بين مفاهيم: الدين، والسياسة، والدولة، والأمة...؟

على صعيد آخر تُترَك يد بعض النخب الصحفية والإعلامية تخوض في أمور دينية وشرعية لها أهل تخصصها وتوظف

الحالة العامة للخطاب الديني في أن تنال من بعض الإسلام وما أجمع عليه علماء الأمة مثل حجية أحاديث صحيح البخاري... بل وصل الأمر ببعضهم للاستخفاف والتلاعب وتسييس بعض الرموز والمفاهيم الإسلامية في المعترك السياسي وفي إطار الحرب الفكرية على تيار الإسلام السياسي، ومن ذلك تناقل وسائل الإعلام تدوينة للصحفي شريف الشوباشي، على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، نصها:«نداء عاجل إلى نساء مصر: (اخلعوا الحجاب).. فهذه خير وسيلة للإعراب عن رفضكن للإسلام السياسي».!

آلية التحريف في مدلولات المفاهيم:

يتم تحريف بعض المفاهيم عن دلالاتها التي استُقر عليها، أو ما يمكن القول بأنه من أساس تكوين المفهوم المحدد وثوابته؛ فيجري ذلك على نطاق مفاهيم مثل: الشعب، والأمن القومي، الوطن والأمة؛ فيتم انتزاع الوطن من أمته التي تمثل محضنه بادعاء أن الوطن هو وحده الأمة القومية المعتد بها ولا انتماء لأمة خارج حدوده. كما تتم مواجهة مفهوم «الأمة» باعتباره يمثل تفتيتًا للدول «القومية» لصالح إقامة الأمة والخلافة والدولة الإسلامية، فهل الاتحاد الأوربي يقوم بتفتيت الدول القومية في أوربا ويضر بالمصالح الوطنية لدوله؟!

وكذا مفهوم المواطنة الذي تمثل مسيرة تعامل السلطة الحاكمة في مصر معه تعبيرًا وانعكاسًا واضحًا لاستخفافها بالوطن والمواطن وكل مدلول لهما؛ فمن نظام مبارك الاستبدادي الذي جعل من المواطنين «سكانًا»، يسوق المستشار طارق البشري مثالاً من أحد خطب الرئيس المخلوع حسني مبارك، حول اعتباره ونظامه أن المصريين هم «سكان» وليسوا «مواطنين» في دولتهم، فيقول البشري: «تحدث رئيس الجمهورية عن زيادة السكان في مصر ونبه إلى مخاطرها بقوله: «إننا لا نريد يومًا أن نصل إلى تلك الدول التي لا تهتم سوى بنسبة ١٠٪ من سكانها، وتترك الآخرين في العشوائيات دون رعاية أو تعليم...» وهكذا، وضعت الحكومة ضمن بدائلها السياسية التي تطرحها أمام نفسها بوصفها القوّامة على شئون المجتمع ألا تهتم بأكثر من ١٠٪ من «سكان مصر» وتترك الباقي بغير رعاية؛ لأن «السكان» أنجبوا كثيرًا، وكان مما يتلاءم مع هذا الأمر أن يشار إلى المصريين باعتبارهم «سكانًا»؛ لأن وصف المواطنة لن يعني في هذه السياسة إلا نسبة ونحن في الحقيقة لم يصل إلى معارفنا أن أي حكومة أعلنت لشعبها هكذا جهارًا أنها لن تهتم إلا بنسبة ١٠٪ وأن تترك باقيهم «بغير رعاية»، ولكن هذا ما حدث وقد أعلن السكان المصريون بهذا الأمر على صفحات الجرائد واسعة الانتشار وفي عناوين تتصدر الصفحات»[١٩].

إلى أن وصل العبث باسم المواطنة و«المواطن الصالح» حتى صار الأمر في عهد ما بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣ «المواطن الصالح» في نظر السلطة القائمة هو «المواطن الجاسوس»[٢٠] وصار النموذج السائد للمواطنة في مصر هو «المواطن المصيدة»: وهو «نموذج جديد تفتقت عنه العقلية القمعية للانقلاب والتفتيش في النفوس والبحث عن معايير جديدة للمواطنة الصالحة، السلطة في هذا المقام تمنح وتمنع، تبيع وتشتري، تُلبس الرداء وتنزعه، ومن هنا بدا المواطن المصيدة في إطار فهم جديد للجنسية، وبينما تتسع دائرة المواطنة في كل الدنيا فإن دائرة المواطنة في مصر بدأت تضيق على ناسها، فهؤلاء مواطنون شرفاء ممن يقومون بمساعدتها على البلطجة أو التجسس أو الإبلاغ عن غيرهم هؤلاء الذين اعتبرتهم السلطة خصومًا لها بعد أن كانوا ضمن عملية سياسية يمارسون السياسة ضمن عملية تنافسية كغيرهم، ولكن الانقلاب رأى في محاربته مسوغًا لشرعنة باطله، وغصبه للسلطة واختطافه الرئيس المدني المنتخب. (...) فالشعب صار ملكية خاصة للسلطة تفعل فيه ما تشاء، والمواطنة صارت شأنًا يُعبث به تتحكم فيه الأهواء والرغبات، وتحدد السلطة أصول إضفائه ودواعي نزعه، إن شخصًا يستحق المواطنة فنضيف عليه الشرف والوطنية وآخر لا يستأهل ذلك فإنه الخائن أو العميل، هذا المواطن الأخير إذا هم بالسفر مُنع الخروج، وإن كان موجودًا خارج بلاده مُنع من الدخول أو هو مدرج في قوائم ترقب الوصول؛ لأن المصيدة محبوكة الباب إن دخل لا يخرج، وإن خرج لا يدخل، هكذا هو المواطن المصيدة»[٢١].

وتمثل عقود الإذعان تجسيدًا لما يمكن تسميته بـ«مواطنة المغارم»: (مواطن لا حقوق له وسلطة لها كل الحقوق)، كيف يمكن أن تعبر عقود الإذعان، وتؤثر على مقام المواطن في علاقته بـ «الدولة- السلطة» خاصة السلطة الانقلابية؟ فتعد تلك حالة نموذجية في «مواطنة المغارم»، وتعد العقود -ضمن نصوص طافحة تؤكد فحوى بنائها وبنيتها- علامة واضحة على قاعدة «مواطن لا حقوق له، وسلطة لها كل الحقوق». مواطن يستهلك الخدمة هو في أمسّ الحاجة إليها، ودولة -تعد شركاتها ممثلةً لها- تتمتع بوضع الاستغلال والاحتكار معًا. وفي ظل النشأة المشوهة «للدولة - السلطة» تأتي عقود الإذعان لتمثل «حال ضعف المواطن» واستكانته، وحال تعملق السلطة - الدولة واحتكاريتها، ولسان الحال بين إذعان ملجئ (مكره أخاك لا بطل) وتحكُّم شبه مطلق (إن كان عاجب)(!)، وتضيف الحالة الانقلابية مفردات مثل «مفيش» و«مش قادر أديك».. بل ينتقل إلى «عايز». إذن كيف تكون عقود الإذعان مدخلاً لصناعة مواطنة الإذعان؟ العقد الإذعانى الذي تقوم به مؤسسات الدولة الخدمية إنما يعبر عن حال إدراك المواطن للدولة، وإدراك الدولة لمقام المواطن. هذه العملية المتبادلة ضمن عناصر معادلة طاغية

واحتكارية إنما تتمثل في ترسيخ هذا النسق من الإدراكات، والتذكير بمآلاته، والوصول إلى المواطن ضمن حالة قبول إذعاني، أو قبول في شكل الإذعان، وهو أمر قد يترافق في تدني الخدمات والأداء وسياسات تتسم بحالة مزمنة من عدم الاكتراث واللامبالاة والتقصير والإهمال. (...) المواطن متهم لدى السلطة الانقلابية حتى تثبت براءته، و لها حق قتله أو اعتقاله أو مطاردته بل سحب الجنسية منه «المواطن المتاهة»، «المواطن الجباية »، «المواطن المغارم»، «المواطن المصيدة »، «المواطن الإذعان »، «مواطنة القطيع»[٢٢].

آلية التشويش المفاهيمي:

وهنا يصير الخطاب السياسي والإعلامي أغلبه «مكاء وتصدية»: فيشوشون على مفهوم كالديمقراطية فيتم التركيز على الانتخابات، صحيح أنها أساسية ضمن عمليات الديمقراطية، لكن تسطيح الأمر باعتبار الانتخابات عملية إجرائية شكلية وتجاهل حالة الموات السياسي العامة التي تمر بالبلاد منذ ٣ يوليو والتضييق على الحريات... ليصل الأمر إلى إعداد قائمة موحدة للأحزاب السياسية للانتخابات البرلمانية مما تنتفي معه قيم ديمقراطية وانتخابية حاكمة كالتنافسية.

وقد تُدمج بعض آليات العبث بالمفاهيم في بعض منتجة آلية أخرى؛ فقد يجمع بين آلية العبث بالمسميات وآلية التشويش المفاهيمي في آلية ثالثة وهي ما يمكن تسميته بآلية «شرذمة المفهوم:

آلية «شرذمة المفهوم»:

وذلك بفصل بعض دلالات المفهوم عن بعض. ومن الأمثلة الحيّة في الواقع المصري الراهن على ذلك التعامل مع مفهوم الدين باعتباره شأنًا خاصًا ولا يجب خروج مظاهر التعبير الديني للمجال العام خاصة السياسي منه إلا بما يروج لتوجهات السلطة وسلوكها. وتعضده وتتكامل معه آلية اصطناع مفاهيم مزيفة.

آلية اصطناع مفاهيم مزيفة:

من مثل: الإرهاب الإسلامي، والحرب على الإرهاب، وليس لك أيها المواطن أن تتساءل: عن أي إرهاب وأي حرب يتحدثون، ومن يصنع الإرهاب ومن يؤججه، ومن حقًا يكافحه، وبأي رؤية وأي استراتيجية تمكن مواجهة الإرهاب الفعلي؟ وكذا يتحدثون عن مفهوم «السلام كخيار استراتيجي» ودائم مع كيان مغتصِب للأرض والتاريخ والعرض كإسرائيل ويتحول الحديث عنها من العدو الاستراتيجي وفق العقيدة القتالية المستقرة للجيوش العربية لعقود، إلى «جار» أو «شعب صديق». «وربما كان الجديد الوحيد في هذا الأمر هو أن يدلي رئيس الدولة بنفسه بمثل هذا التصريح الذي كان في الماضي يُترَك لأحد المتحدثين باسم الخارجية، لرفع الحرج عن رئيس مصر قائدة الأمة العربية، الذي لا يصح أن يعبر صراحة عن حرصه على أمن إسرائيل... أما استخدام كلمات مثل الجارة والجيران والجيرة لوصف إسرائيل، فهو صادم وغريب ومناقض لكل الحقائق التاريخية والثوابت الوطنية[٢٣]. «فالأمن القومي المصري لمن المفاهيم التي انتُهِكَت في جوهرها وتلاعبت بعض الخطابات والتصريحات بثوابتها وجرى تسميمها في المواقف والسياسات؛ مفهوم الأمن القومي والذي يقع ضمن «الكلمات المظلومة» المنتهكة والمغتصبة التي استبيحت في تكويناتها وفي تضميناتها، واستحقت لقب الكلمة المظلومة بظلم الانقلابيين لها حينما جعلوها مقولة لتبرير سياسات وتمرير خطابات وتزوير حقائق واستراتيجيات»[٢٤].

آلية التدليس والتلبيس المفاهيمي:

وهو أن يدس على المفهوم ما ليس منه تحت دعوى عدم تعمد ذلك؛ مجادلة بباطل وتزييف ما ليس في المفهوم أو دلالاته ليدحضوا به الحق، فنجد السلطة وكذا بعض الإعلاميين وبعض النخب الثقافية والسياسية يجزمون بأن أصحاب التوجه الإسلامي ما هم إلا «متأسلمين» اتخذوا الإسلامية ستارًا للوصول لأفئدة العامة من هذا الشعب المتدين بهدف الوصول للحكم. وأن فكرة الانتماء للأمة الإسلامية تعني بالضرورة اختراق الأمن القومي للوطن وعدم الاعتداد بالوطنية فيأخذون كلمة قالها أحد أو بعض الحركيين الإسلاميين في سياق محدد ومحدود ليكرروها كحجة وبرهان على التوجه الإسلامي برمته ووصم مفهوم (الأمة) المرتبط بالعقيدة والتاريخ والهوية بما ليس فيه. بما يصل بهم في الأخير إلى تحريف المفهوم عن مواضعه؛ فليس من ثوابت الإسلام أو التوجه الإسلامي تصارع ثنائي حاد بين الأمة والدولة والوطن، ولا قيام الخلافة الإسلامية الراشدة وقف الفكر الإسلامي على أنه شكل تنظيمي واحد لا غير يهدم الدول ويدعو إلى الفوضى.

ومن ذلك ما «راجت علينا الصحف بعناوين كبيرة تحتفي بما أسمته «استعادة هيبة الدولة» خاصة بعد تلك الحملات التي قامت بها فيما أسمته «إزالة التعديات والأكشاك والباعة الجائلين» وتعاملت الشرطة في هذا الأمر بكل أنواع الشدة والبطش، وبدا الأمر وكأن استعادة هيبة الدولة لا تتم إلا في ظل عودة الدولة القمعية البوليسية أو الدولة الفاشية العسكرية، وبدا تصريح مساعد وزير الداخلية بإصرار الداخلية على إنهاء ملصق يذكر بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام تحت زعم أن هذه الملصقات مسكونة بخطاب طائفي، ومارست الجهات الأمنية نوعًا من العنف الشديد في التعامل مع عموم الناس ظنًا منها أن ذلك يعيد الهيبة للدولة». (...) «ومن المؤسف حقًا أن تظل الجهات الانقلابية الحاكمة في تعاملها مع هذا

الشعب بكل تنوعاته بالبطش والقوة في إطار يدخل الجميع إلى صناديق الخوف وبيت الطاعة للتبشير بدولة المعسكر ودولة المسار الأمني من دون أي اعتبار إلى أن هيبة الدولة تُنال بفاعليتها وقدراتها على التعامل مع التحديات، وإلا تحولت تلك الحالة الطغيانية الباطشة إلى رصيدها المتراكم فى خيبة الدولة لا تحقيق هيبتها»[٢٥]. هذا فيما غاب عن الهاتفين بهيبة الدولة تلاعبًا وتدليسًا أن رجالات الدولة لم يكادوا يستطيعون تأمين مكاتبهم من خطر الاختراق والتجسس...

ومن التدليس والتلبيس الحادث على بعض المفاهيم أيضًا ما يحدث تجاه مفهوم التجديد والثورة الدينية؛ ومنه ما ألمح إليه أ. فهمي هويدي أنه في إطار الاحتفاء بالإمام محمد عبده كشخصية معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته السادسة والأربعين للعام ٢٠١٤ وبينما عقدت الندوات والاحتفالات على هامش المعرض للاحتفاء بفكره، تم تغييب مفكر فَنَى بعض عمره في تحقيق ومراجعة أعمال الشيخ وهو الدكتور محمد عمارة عن حضور هذه الفاعليات، وفي المقابل «كان في مقدمة الضيوف الذين دُعوا للحديث في موضوع التجديد والتنوير، ثلاثة من غلاة العلمانيين: أحدهم لبناني والثاني سوري والثالث تونسي. ولأحدهم مقولة تمثل قاسما مشتركًا تعبر عن مواقفهم خلاصتها أنه لا سبيل لتقدم العالم العربي إلا بعد تحرير العقل الإنساني من إمبريالية الذات الإلهية (!) بالإضافة إلى فريق الغلاة ممن وصفهم أ. فهمي هويدي «شلة الوزير» ونظرائه أولوا دعوة السيسي إلى «الثورة الدينية»، وحاولوا تقديمها باعتبارها ثورة على الدين وانقلابًا على تعاليمه ورموزه ومؤسساته. وليس دعوة إلى تجديد الفكر وتوظيف الاجتهاد لصالح مقاومة الجمود والتخلف والعنف... والضيوف الذين دعاهم من أنصار الثورة على الدين. التي عبرت عنها كتاباتهم المنشورة بين أيدي الكافة»[٢٦].

آلية الإفك المفاهيمي:

فقلب الحقائق الثابتة عن المفهوم هو نوع من تزييفه وتحريفه بل الافتراء على بعض المفاهيم والإفك عليها؛ فالقول بأن مقاومة العدو الصهيوني إرهاب أو أنها المسئولة عن العدوان عليها هو قول «إفك» يقلب الحقائق؛ حيث إن معادلة المقاومة تعني ضمن ما تعني تفاعل الإرادة والقدرة والقرار فتحدث تأثيرًا نوعيًا لا يمكن بأي حال إنكاره أو القفز عليه، وفي هذا السياق تبدو المقاومة بمقاييسها وموازينها تختلف عن عمليات المساومة والحسابات السياسية وممارسات المقاولة والاتفاقيات المادية، تعبر المقاومة في ذلك عن تلك القرارات المشفوعة بأعمال على الأرض بما تحمله من مكنونات الإرادة وإمكانات القدرة وصلابة القرار وتأكيد أرضية الاختيار وتحديد المصير والمسار، المقاومة بذلك عمل غاية في الأهمية بموازين التأثير الحضاري والمعنوي وليس فقط بمعايير المقاييس المادية... إن دعاوى الخطاب التي تتحدث عما تسميه «بمب العيد» أو «صواريخ لا تؤثر ولا ترهب» وخطاب مصاحب يحاول أن يبرر القتل من الكيان الصهيوني من أي طريق ويؤكد مسئولية الضحية بدلا من الحديث عن الجاني وممارساته المجرمة واغتصاباته المتكررة، فيؤكدون أن حسابات موازين القوى تجعل المعركة بين المقاومة وبين الكيان الصهيوني لا تتسم بأي قدر من التكافؤ في السلاح وفي القوة، لكنها في حقيقة الأمر تتغاضى وتتناسى عن معادلات الإرادة والعزة «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة». هذه المعادلة التي نتحدث عنها إنما تؤكد خطابًا يجب أن ينهض به الناهضون، هو خطاب العزة الذي يشير إلى كيف أن استهداف المقاومة لخصومها يأتي بحصيلة من جنود إسرائيليين، وأن حصاد الإجرام الإسرائيلي لا يأتي إلا على ضحايا من المدنيين؛ من الأطفال والنساء والشيوخ في تعمد خطير، بل استهداف المستشفيات والطواقم الطبية والإسعافية[٢٧].

والأربع آليات الأخيرة الذكر (آلية التشويش المفاهيمي، وآلية اصطناع المفاهيم المزيفة، وآلية التدليس والتلبيس المفاهيمي، وآلية الإفك المفاهيمي) يُستعان فيها بمحترفين ممن يقومون بتفصيل و«بتأييف» المفاهيم، فعلى غرار فكرة «ترزية القوانين» يستعان كذلك بـ«ترزية المفاهيم» من السياسيين ومن يُسَمون بالخبراء الاستراتيجيين والإعلاميين وغيرهم من أصحاب المصالح المساندين لسلطة الانقلاب، فيجعلون من مفاهيم تدخل في نطاق آليات العمل السياسي الحركي كالتظاهر والاعتصام السلمي إلى مفاهيم مجرّمة وفق نصوص تشريعية كقانون التظاهر الانقلابي. بتحريف الكلم عن بعض مواضعه، كأن يتم الافتراء على مفهوم الأمة مثلاً واعتباره مضادًا لمفهوم الوطن والقومية...، ويصير مفهوم مثل حقوق الإنسان –من وجهة نظر العابثين بالمفاهيم من أصحاب السلطة والمصلحة– من مفاهيم الخيانة والعمالة...

آلية صناعة الكراهية: زرع مفاهيم الفتنة وتفكيك الجماعة الوطنية:

يتم زرع وبث بعض المفاهيم التي تفتت نسيج الوطن والجماعة الوطنية، وأغلب ذلك يكون من خلال تصدير الثنائيات الحادة أو المضادة؛ ومن ذلك شيوع مقولة «شعب وشعب» فمن كان يتصور أن مطلعًا لأغنية أحد الفنانين –والذي كان «إحنا شعب وانتوا شعب.. لينا رب وليكوا رب»– أن يكون شعارًا لمرحلة انقلابية تجعل من هذا سياسة واستراتيجية، وتجعل من حالة الشعوبية داخل الشعب الواحد ديدنًا ومنهجًا، بل عقيدة مكارثية تقوم على قاعدة النفي والاستبعاد والاتهام والتجريم، وتقسم هذا الشعب إلى شعوب تتصارع فيما بينها وينفى بعضها بعضًا... تبدو هذه السياسة الانقلابية التي تمثلها الثورة المضادة والتي تجعل من تفرقة هذا الشعب قاعدة للحفاظ

على مصالحها وحماية تحالفاتها وتأكيد قواعد استبدادها وتحصين ممارسات فسادها»[٢٨]. ومن ثم فهو ينظر للمعارضين باعتبارهم خونة وعملاء، من خلال ثنائيات: الدولة والأمة، الوطني والمعارض (حيث ينظر لمن يعارض بأنه غير وطني)... ومن ثم، فضمن هذه الآلية تستخدم آلية أخرى هي آلية الخطاب الاستئصالي وشيطنة الآخر.

آلية الخطاب الاستئصالي وشيطنة الآخر:

وبها يصير كل مخالف لنظام الثالث من يوليو في رأي معارض، وكل معارض «إخواني» (ومن ذلك اتهام الناشط السياسي هيثم محمدين عضو الاشتراكيين الثوريين بأنه إخواني وإصدار قرار بالتحفظ على أمواله لهذا الاعتبار!)، ويجعلون من كل «إخواني» إرهابيًا، إذا ما أرادوا. ويصير الإرهاب تهمة جاهزة تُلقى على كل من خالف السائد من الخطاب السياسي والسلطوي المروج عبر وسائل الإعلام المهللة للسلطة والمبررة لكل أفعالها والمانعة عنها أي نقد ولو بنَّاء. وكيف لا وهم يخلطون مفهوم «السلطة» بمفهوم «الدولة» ويماهون بينهما فيجعلون من ظاهر ودارج المفهوم ما ليس من أصله وبنيته فيدلس حفنة من السياسيين ومن يسمون بالخبراء الاستراتيجيين على عامة الناس وبسطائهم بسطوة ادعاء المعرفة والخبرة السياسية. وكذلك يبررون للسلطة أعمال الاعتقال والقتل خارج القانون لمن يتظاهر بمبرر كسر قانون التظاهر بما يمثل اعتداء صارخًا على مفاهيم مكتسبة بفعل الثورة كحرية التعبير وحقوق الإنسان والحق في التظاهر...

ليتطور الأمر حاليًا كما يشير أ. فهمي هويدي في إحدى مقالاته إلى «وضع الجميع مع «داعش» فى سلة واحدة خطأ جسيم من الناحية المعرفية، وموقف خطير من الناحية العملية. وقد أشرت توًا إلى أنه ليس كل الغلاة دواعش. على الأقل من حيث إنهم من الناحية النظرية لا يعتبرون مخالفيهم مرتدين وكفارًا، من ثم فإنهم يقبلون بالتعايش معهم على «علاّتهم». أما تعميم الاتهام على الجميع، خصوصًا في ظل الحرب الدائرة الآن ضدهم بواسطة التحالف الدولي، فإنه يعني توسيع نطاق الحرب بحيث يشمل العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه. وهو خيار عبثي غير مقبول أو معقول... الخطورة تتضاعف على الصعيد المحلي. ذلك أن اعتبار الآخرين دواعش في بلد كمصر يعني أن التعايش يصبح مهددًا إن لم يكن مستحيلا. كما يعني فتح الأبواب واسعة أمام الحرب الأهلية التي سيكون الوطن ضحيتها الأولى. وإذا جاز لنا أن نحتمل سقطة يقع فيها أحد الإعلاميين المهيجين والمحرضين حين يردد في أحد برامجه عبارة «إما نحن وإما هم»، في دعوة صريحة إلى إبادة الآخر. فإن الأمر لا بد أن يختلف فى خطاب النخبة وأهل العلم. على الأقل فإنهم مطالبون بإدراك الفوارق والوعي بعواقب التعميم ومحاذيره»[٢٩].

وفي الوقت الذي أثبتت فيه خبرة ثورة يناير أنها ساهمت في تثبيت دعائم الجماعة الوطنية عبر سياسات تدعمها فكان تشكيل «لجنة العدالة والمساواة» والتي وافق رئيس الوزراء الأسبق آنذاك (د. عصام شرف) على إنشائها بعد أحداث ماسبيرو، وحققت هذه اللجنة من خلال هؤلاء الذين حملوا هم هذا الملف نموذجًا فريدًا في التعامل مع هذه القضية التي تتعلق بالتوترات الدينية والطائفية باعتبارها قضية مجتمعية تنموية مدنية وليست قضية أمنية أو دينية، بدا كل ذلك إرهاصًا في ذلك المشروع يحاول ترجمة كل ذلك على أرض الواقع يتعرف على كل الإشكالات التي تتعلق بهذا الملف في إطار تفهم متبادل يقوم على قاعدة تمهيد السبل والمسالك للتمكين لعيش مشترك واحد، وابتكرت اللجنة من الأدوات التي تستشرف تعاملا لهذا الأفق المتسع وبهذا التسامح الواجب من دون مواربة أو التفاف، وجعل هذا الملف ملفًا مدنيًا تنمويًا بحق، وفي إطار ابتكار آليات للإنذار المبكر، حملها الشباب بكل تكويناته وتنوعاته ليجعل من هذه اللجنة عملا مستمرًا لا يتعامل مع الحوادث حينما تقع ولكن يستشعر ضرورة المسئولية حول منع هذه الحوادث وقائيًا وسد كل المداخل التي جعلت من مؤسسات أمنية تتلاعب بذلك الملف الذي وصل إلى أقصى مداه في حادثة «كنيسة القديسين» قبل أسابيع قليلة من قيام ثورة يناير... وبين توترات المشهد وتطوراته من جهود استئناف عمل اللجنة خلال عام أول رئيس منتخب وحتى أطاح الانقلاب بكل ذلك المنجز عبر عمليات صناعة الكراهية وتسييس الملف والتلاعب به، خاصة أنه ادعى مواجهته لإرهاب محتمل تعين في مواجهة «الإسلام السياسي».

وبينما كان من المهم في مشهد الانقلاب ٣/ ٧ أن يتحاشى اثنان الظهور ضمن هذا المشهد الانقلابي ألا وهما شيخ الأزهر ورأس الكنيسة، إلا أنهما آثرا أن يدخلا مجال التسييس من أوسع باب، وقدما كل فرصة لكل من أراد أن يُسيِّس هذا الملف. ولعل الأخطر من ذلك أن تلك المدرسة التي حملت مشروع الجماعة الوطنية قد تفرقت بها السبل وانحاز بعض أفرادها لمشهد انقلابي مقيت وبدأ كثير منهم يدخل سوق المزايدات فهذا يعلن أن المصالحة مع الإخوان خيانة عظمى، ويعلن في ذات الوقت –وكأنه يمسك بمفاتيح الثورات– أنه ليس هناك ثورة ثالثة، بدا أفراد هذه المدرسة ينالون من كل أسس وقيم تتعلق ببناء الجماعة الوطنية، ودخلوا من باب مجال التسييس واسعًا في هذا الملف لينال من مقولة وواقع «العيش الواحد المشترك»، وشارك للأسف كثير من هؤلاء في تشييد مصانع الخراب وصناعة الكراهية، وكأن اللحظة الانقلابية سيطرت عليهم ظانين أنها ستدوم، متوهمين أن من يحمي مسيحيي مصر سيكونون في كنف السلطة وركابها، فما بالك أن يكونوا في كنف سلطة الاستبداد وحكم العسكر. وجميع أطراف الجماعة الوطنية –

وأبرزهم في هذا المشهد مسئولو الأزهر والكنيسة وقادة الرأي والفكر من مدرسة الجماعة الوطنية- يعرفون أن العيش الواحد المشترك إنما يكون في حمى المجتمع وليس ضمن تلاعبات ومقايضات سلطة مستبدة بهذا الملف، لتجتذب مؤيدين أو تصنع صورة وتزرع كراهية بادعاء مواجهة إرهاب محتمل، شارك كل هؤلاء في صناعة خطر يحيق بالرؤية الاستراتيجية لهذا المشروع لتكون الجماعة الوطنية في خطر حقيقي، فمن يواجه ذلك الخطر؟![٣٠].

وتماسك الجماعة الوطنية غير منبت عن قضية «هوية مصر»؛ فنموذج الثورة من ميدان التحرير كان نموذجًا حضاريًا وصفه البعض بأنه تعبير عن أقصى أشكال هوية مصر اكتمالاً؛ ذلك لأن قضية هوية مصر لا تختص بالمجتمع فقط ولكن بالنظام العام، وهي ليست هوية الحكومة ولكن توجه حضاري عام على ضوء تاريخ وثقافة شعب مصر وهو توجه حضاري عربي إسلامي. وإذا كانت هوية الدولة قضية أكثر تركيبًا من مجرد العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فإنه يجب الاقتراب منها بمنهج متعدد المداخل؛ تاريخي، جغرافي، ديمجرافي، ثقافي، ديني. فإن فهم طبيعة الهوية (مصادر ومحتوى وعملية تطورية ذات نواة صلدة) ضروري لفهم تداعياتها على مجالاتٍ عدة: الخصوصية الثقافية، المواطنة، النظام العام، وكذلك دوائر السياسة الخارجية ودوائر الانتماء. وقد يسقط فهم هذه المجالات في مناحي اختزاليةٍ جزئية إذا ما انطلق من المنظورات التقليدية (الحداثية)، وقد ينحى منحى آخر -حضاريًا- إذا ما انطلق من منظور حضاري رحب يتجاوز الثنائيات المتضادة.

«إن قضية «الهوية» لصيقة بقضيتي العدالة الاجتماعية والحرية. وعلى الرغم من حالة التنازع التي افتعلتها بعض النخب الثقافية والسياسية في مصر منذ ثورة يناير، إلا أن نموذج الثورة الحضاري قد حسم أي نقاش حول «هوية مصر» لأنه جسد نموذجًا حضاريًا يأمل كل مصري أن يكسو وجه مصر كلها، أو بمعنى أدق أن تستعيد مصر هذا النموذج الذي هو نموذجها الأصلي؛ لأنه نموذج أهلها وليس نموذج نخبها» (...) «إن مقولة النواة الصلبة الحاضنة: الإسلام والعروبة لاتعني أن الهوية أمر ناجز بل إن مفاد وجود نواة يعنى لزوم وجود دوائر متنوعة متراكبة غير متنافية تحتضنها وتظللها وتحتفي بها النواة الأساسية؛ لأن تلك الدوائر إثراء لها. فالإسلام يمثل عقيدة للمسلم، وحضارة للمسلم وغير المسلم باعتبار أن الحضارة الإسلامية العربية شارك في بنائها المسلمون والمسيحيون وغيرهم من أديان وأعراق مختلفة وهي التي تمثل الإطار الجامع لهذه المكونات. تلك الهوية ليست إقصائية استقطابية فضلا عن أن تكون مفجرة للصراعات فيما يصفه البعض بأنه «هويات قاتلة» إشارةً إلى ما يثيره الانتماء الديني من صراعات ووجوب تنحيته جانبًا، فإذا كان مثيرًا للصراع فينبغي تجنبه، وهو دفن للرؤس في الرمال خصوصًا إذا ما طُلب ذلك من طرف واحد وهو فى حالتنا المسلمين، في حين أن الآخرين ينزلون الشارع ويعتصمون حاملين رمزهم الديني»[٣١].

في المقابل، فإن تفكيك الجماعة الوطنية غير منبت عن تفكيك قوة الدولة الوطنية وبنيتها؛ فبينما يريد كل مخلص لهذا الوطن أن يقاوم عوامل التفكيك وقواه، واتخاذ سياسات مضادة لكل ما يفضي إلى التفكيك لأي من قوى مجتمعنا وهيئاتنا التي بنيت بشق الأنفس على مدى قرنين، وأن تُحفظ قوى التماسك لجماعتنا الوطنية ولمؤسساتنا ونستعيدها لصالح الوطن وأمنه وهنائه[٣٢] . في المقابل عادة ما تمارس نظم الحكم المستبدة سياسات تفكيكية، فقد سبق ومارسها نظام مبارك في مصر وها هو النظام الانقلابي يسير على ذات خطاه في هذا الصدد. «ومن أهم ما تشمله سياسات التفكيك هو تفكيك الدولة وأجهزتها التي تضمن لها بنية قوية بغض النظر عن شخص الحاكم ونظامه. ولهذا التفكيك وسائل وأدوات عديدة تُتبع، من بين هذه الوسائل: اضطراب سياسات الأجور في المناصب الكبيرة، والمعونات الأجنبية التي تصرف في دوائر محددة، واضطراب السياسات المنفذة وتعيين غير الأكفاء، مع تيسير خروج الكفاءات النادرة للعمل في الخارج، وغير ذلك»[٣٣]. لتُستكمل المتوالية لنصل من التفكيك إلى التفتيت؛ حيث تبدو السياسات الانقلابية التي تمثلها الثورة المضادة والتي تجعل من تفرقة هذا الشعب قاعدة للحفاظ على مصالحها وحماية تحالفاتها وتأكيد قواعد استبدادها وتحصين ممارسات فسادها، جعلت من القاعدة الذهبية لتفتيت المجتمع وعلائقه الاجتماعية وتمزيق أوصال شبكة علاقاته المجتمعية وفق سياسة «فرِّق تسُد»؛ هذه التفرقة صارت من الأمور الأساسية التي جعلت من فيروس الاستقطاب وصناعة الكراهية ومنطق الاستبعاد وتكريس كل ما من شأنه إذكاء متوالية التفتيت ليس فقط في الدولة ومؤسساتها ولكن تفتيت المجتمع وفئاته وتكويناته[٣٤].. «بل ينتشر فيروس الاستقطاب والانقسام فتجعلها الحالة الانقلابية «شعوبًا» و«شعوبية»، كل مؤسسة تنغلق على ذاتها ومصالحها تهدد وتتوعد وتقتنص هذه الدنايا المصلحية بغض النظر عن مصالح الوطن العليا ومصالح الشعب الكبرى، كل مؤسسة تقوم على قاعدة التوريث في داخلها والاستبعاد لغيرها فصار لكل مؤسسة شعب ولكل شعب منها مؤسسة تقوم على الاستبعاد والنفي، والمصالح الآنية والأنانية، وتحولت المؤسسات ذات الخدمة العامة إلى جماعات مصالح وجماعات ضغط في مقابل قيامها ببعض أدوارها تقتنص وتمرر كثيرًا من مصالحها حتى وإن فسدت أو تغولت، تقوم على أسس عنصرية أو شعوبية»[٣٥].

كذلك من المؤسف حقًا أن نجد أن مؤسسة هي في حكم العموم تتصل بكيان الدولة وتقوم بالحماية للحدود والأمن وجوهر الوجود تتحول إلى قبيلة من القبائل أو حزب من الأحزاب يتبادر من خطابه الارتكان لأهل ثقته ويكرر بعد أن كان منتقدًا لخطاب بعينه بأنه «حديث الأهل والعشيرة»، ولكنها هذه المرة «العشيرة العسكرية» التي تحتكر القوة وتستبد بالقرار وتهيمن على مفاصل السلطة والسلطان، تحدد الخيار وتقرر المسار، بل إن الأمر يتكرر من مجرد الاستناد إلى «دائرة الثقة» الضيقة إلى «دائرة النسب» العتيقة، لتجعل من مفهوم تقليدي للعصبية الخلدونية التي تقوم على لُحمة الدم والنسب فتكون لذلك معيارًا، فها نحن أمام رئيس للأركان ومدير للمخابرات العامة ومحافظ لجنوب سيناء كلهم يرتبطون بصهر ونسب للمنقلب الرئيس.

آلية الترويج: برويجندا تزييف المفاهيم:

تحول العبث بالمفاهيم من حالة فردية إلى حالة عامة وشائعة وعملية مقصودة متعمدة يصنعها ويركز عليها الخطاب السياسي والإعلامي المساند لنظام الثالث من يوليو لتصدير معاني ودلالات زائفة لمفاهيم استقر الناس على فهمها مستغلين قابليات التلبيس والتضليل على العامة، فيُدخلون على المفهوم ما ليس فيه. ثم تحول الترويج للمفاهيم المزيفة إلى حالة غالبة فأضحت أقرب لعملية «البروباجندا» الإعلامية والسياسية في هذا السياق.

مثال على ذلك من واقعنا المصري: أنه يتم مثلا الترويج لمفاهيم ونظرية المؤامرة، وبروباجندا الادعاء بأن ثورة يناير ما هي إلا مؤامرة خارجية شاركت فيها أطراف داخلية (ويشار تحديدًا في هذا السياق إلى كل من شباب الثورة مثل حركة ٦ أبريل ومسئولي صفحة خالد سعيد والإخوان). ثم تجدهم يقعون في ازدواجية المعايير فيتحدثون تارة عن أنها مؤامرة، وتارة يهللون للنظام عندما يشرع في إصدار قانون يجرم من يسب «ثورة يناير» أو «ثورة ٣٠ يونيو»!

خاتمة:

المفهوم في الأصل كلمة لكنها ليست كأي كلمة؛ بل هي كلمة تعج بالمعاني والدلالات وترتبط بالعديد من التفاعلات والسياقات والعلاقات، منها ما هو طيب وما هو خبيث، ومنها ما هو في الأصل طيب ويتم تزييفه وتسميمه عبر آليات العبث بالمفاهيم كما سبق البيان، لتصير بعض المفاهيم على غير مدلولاتها الحقيقية منقلبة وخبيثة، لكن التعهد والمثل الرباني في الآية الكريمة يؤكد أن مآل المفاهيم الخبيثة والمتلاعب بها والمسممة الاجتثاث؛ حيث لا توجد بها آليات الذاتية التي تدعم قرارها وثبوتها وعلو شأنها إلى السماء، أفلا يتذكرون!

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (٢٤) تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٥) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ (٢٦) يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٧].

ذكرنا في المقدمة أن معظم المفاهيم التي رصدتها هذه الدراسة كان موجودًا من قبل، ولكن ما استجد هو استخدامها الجديد في ظل الحالة الانقلابية (التوظيف الانقلابي للمفاهيم والعبث بها في ظل عملية أوسع من التسميم السياسي)، وأن أزمة غالب المفاهيم الآن هي أزمة استعمال؛ كيف تستخدم السلطة ومن ورائها كيف يستخدم الناس هذه المفاهيم من بعدها؟ فقد حدثت عملية تنازع على المفاهيم، كما حدث تقسيم للناس؛ فحالة الانقسام المفاهيمي تبعت حالة الانقسام بين الناس ثم هي من شأنها تعزيز ذلك الانقسام وتعميقه ليتحول من انقسام وخلاف سياسي إلى انقسام اجتماعي ومجتمعي، نسأل الله تعالى أن يلطف بالبلاد والعباد وينجي وطننا مصر الحبيب من جلبات ومآلات هذا المسعى الانقلابي الخبيث العابث بوعي الأمة ومفاهيمها وما ينبئ عنه من مخاطر على بنية المجتمع ومستقبله. فهل نجح الانقلاب في تزييف الوعي الجمعي للأمة المصرية عبر عمليات التسميم السياسي والمفاهيمي ومنها آليات عبثه بالمفاهيم؟ سؤال قد يُختلف على إجابته لكن للقارئ أن يرصد بنفسه في أي اتجاه تسير مؤشراته.

«إن ثورة يناير لم تنته، ولم ينجح الانقلاب وثورته المضادة في قتلها، وإن أصابها كثير من الأضرار. نعم تعيش الثورة المصرية مرحلة تراجع وعدوان على روحها وأهدافها وقواها، خاصة في ظل انقسام قواها وتشتت عقلها وإحباطات تطال نفسيتها ومعنوياتها، لكن هذا لا يعني موت الثورة أو نهايتها، وليس هو بالأمر الغريب عن مسار الثورات وما تمر به من صعود وهبوط حتى تنتصر بإذن الله ، نحن فى حالة ثورية ضمن ملحمة ثورية متصلة تعبر عن أنها تحمل فى طياتها جولات، الثورة ليست جولة بل هي تعبر عن حالة متصلة وملحمة متواصلة حتى تحقق أهدافها في مواجهة الثورة المضادة ومصالحها وتحالفاتها الدنيئة»[٣٦]. وبإذن الله، مهما طال النضال وفقدنا الأبطال، وما دام لهذه الثورة رجال سيتحقق الانتقال من ثورة يناير إلى دولة يناير: «ثورة تعلمت كيف تدار الدول، كما تعلمت كيف تهتف في الميادين..»[٣٧].

ومن ثم، فإن الحالة المصرية الراهنة على يد نظام الثالث من يوليو قد جعلت عالم المفاهيم ساحة ومساحة للتدافع بين الثورة الحقة والثورة المضادة. وهي معركة لا تقل أهمية أبدًا عن أي معركة أخرى؛ لأنها في قلب معركة الوعي. ما يدعو كل عقل وفكر وضمير يقظ للمرابطة على الثغر المفاهيمي باعتباره يشكل الوعي الحقيقي للأمة.

الهوامش:

(١) سيف الدين عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، سلسلة الوعي الحضاري (٦)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤، ص ص١٦-١٨.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح، أيها الانقلابيون: ماذا فعلتم بمجتمعنا؟!، الأحد ١٢ أكتوبر ٢٠١٤، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/

(٣) سيف الدين عبد الفتاح، قراءة فى نموذج «الاستبداد الانقلابي» و«الانقلاب الاستبدادي»، الأحد ٩ نوفمبر ٢٠١٤، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/

(٤) قدم الأستاذ الدكتور السيد عمر دراسة مرجعية حول العبث بالمفاهيم وقد حاول الملف الاستفادة منها والزيادة عليها، راجع: السيد عمر، العبث بالمفاهيم: دراسة نقدية في «الكتاب والقرآن» لمحمد شحرور، في: مجموعة باحثين، بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، ج.٢، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٨، ص٥٥٥- ٥٧٦.

(٥) حول التعريف بحروب الجيل الرابع وسياقات نشأتها وتطورها مقابل حقيقة ما تدعيه النظم السياسية العربية خاصة النظام المصري ما بعد ٣ يوليو واستخدام الإخوان لحروب الجيل الرابع لهدم الدولة، راجع سلسلة مقالات:

شريف عبد الرحمن، «حروب الجيل الرابع»، على موقع بوابة الشرق:

http://www.al-sharq.com/

وبالمقالة في جزئها الثالث إحالة لتقرير الأهرام تحت عنوان: كشف مخططات الإخوان في استخدام حروب الجيل الرابع لإثارة الفوضى وإنهاك المجتمع بالمظاهرات ونشر الشائعات والحرب النفسية لهدم مؤسسات الدولة:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/341738.aspx

(٦) سيف الدين عبد الفتاح، من أكبر الضرر..الجماعة الوطنية فى خطر، الأحد ١١ يناير ٢٠١٥، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/

(٧) ومن ذلك ما ذكره محمد حسنين هيكل (كشاهد من أهلها)، خلال لقاء تليفزيوني معه: الأمن القومي لا يتحقق بدون رؤية واعية تجمع بين ثوابت التاريخ واستشراف المستقبل، فأمن مصر القومي له عدة ثوابت أولها أن مصر لا تستطيع مواجهة عدو داخل حدودها بسبب طبيعتها الجغرافية، وخبراتها التاريخية عسكريًا تؤكد ذلك. راجع تفصيل ما قاله في: محمد حسنين هيكل، حدود الأمن القومي المصري ومشاركة مصر في محاربة الإرهاب، نشرت على يوتيوب بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٤، ضمن سلسلة حلقات تليفزيونية تحت عنوان «مصر أين وإلى أين»، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=JDaLkw1w3eE

(٨) سيف الدين عبد الفتاح، قبل أن يفوت الأوان: الثورة بين الاستمرار والانتظار، الثلاثاء، ٢٩ يوليو ٢٠١٤، على موقع عربي٢١،

http://arabi21.com/Story/765556

(٩) نقل بتصرف بسيط عن: المستشار طارق البشري، العرب في مواجهة العدوان، القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢، ص ص٨٠-٨٤.

(١٠) راجع حول مفهوم الأمن القومي المصري بمدلولاته وأبعاده الشاملة نظريًا وتطبيقيًا كلا من:

حول ثوابت الأمن القومي المصري وارتباطاته التاريخية والجغرافية داخليًا وخارجيًا: المستشار طارق البشري، المرجع السابق، ص ص٨٠-٨٤.

وحول مفهوم الأمن القومي المصري وتعامل السياسة المصرية ثم تحولات ذلك في ملف سيناء راجع:

- نادية مصطفى، سيناء والأمن القومي المصري ساحة كاشفة لمن يخون ومن يتآمر إلى أين تسير العلاقات المصرية- الأمريكية الإسرائيلية؟، ١ - ١١ -٢٠١٣، ملف pdf متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة، متاح على الرابط:

hadaracenter.com/pdfs/5.سيناء pdf

- سيف الدين عبد الفتاح، أمن الكيان الصهيوني ليس أمننا: إسرائيل ليست «جارًا» بل «عدونا، متاح على موقع عربي ٢١ على الرابط:

http://arabi21.com/News/Print/791401"

- شريف عبد الرحمن، الأمن القومي المصري الرؤى والاستراتيجية: سيناء نموذجًا، في: التقرير الاستراتيجي غير الدوري «أمتي في العالم»، العدد الثاني عشر، ٢٠١٥، متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية على الرابط التالي:

http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1072:2015-01-26-11-10-22&catid=357&Itemid=527

(١١) نادية مصطفى، سيناء والأمن القومي المصري...، مرجع سابق.

(١٢) طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، القاهرة: دار «الشروق، ط٢، ٢٠١٠، ص١٥٥.

(١٣) نادية مصطفى، واجب الوقت عند علماء السياسة والساسة الأحرار: قول كلمة حق عند سلطان جائر، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤، موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، على الرابط:

http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA.pdf

(١٤) شريف عبد الرحمن، الثورات العربية وإعادة بناء مفهوم الاستقرار مع التطبيق على النموذج المصري، ٢٠١٤/٠٧/٣، متاح على الرابط:

http://fairforum.org/?p=2048

(١٥) طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(١٦) سيف عبد الفتاح، لا تصدقوهم.. كاذبون.. «أين صوتي»؟!!، الأحد ٤ يناير ٢٠١٥، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/

(١٧) ومن تأكيد حقيقة ذلك مقال أحمد ماهر من محبسه عن علمه بترتيبات الانقلاب على الرئيس المنتخب ولم يحسبوا أنه سينقلب عليهم:

أحمد ماهر، «للأسف كنت أعلم»، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com

(١٨) سيف الدين عبد الفتاح، قراءة فى نموذج «الاستبداد الانقلابي» و«الانقلاب الاستبدادي»، مرجع سابق.

(١٩) طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٢٠) راجع في ذلك سلسلة مقالات كتبها بلال فضل تحت عنوان: «آن الأوان ترجعي يا دولة الجواسيس!»، بدء نشرها من ٦ أكتوبر ٢٠١٤، نشرت السلسلة ومتاحة على موقع مدى مصر:

http://www.madamasr.com/ar/opinion/politics/

(٢١) سيف الدين عبد الفتاح، المواطن المصيدة، الأحد ١٩ أكتوبر ٢٠١٤ متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/

(٢٢) سيف الدين عبد الفتاح، قراءة فى نموذج «الاستبداد الانقلابي» و«الانقلاب الاستبدادي»، مرجع سابق.

(٢٣) محمد سيف الدولة، بل هي عدونا اللدود، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/

(٢٤) سيف الدين عبد الفتاح، أمن الكيان الصهيوني ليس أمننا: إسرائيل ليست «جارًا» بل «عدونا»، مرجع سابق.

(٢٥) سيف الدين عبد الفتاح، صفعة الفقير والواقع المرير، الثلاثاء، ١٧ يونيو ٢٠١٤، متاح على موقع عربي ٢١ على الرابط:

http://arabi21.com/Story/756221

(٢٦) فهمي هويدي، من مفاجآت معرض الكتاب، ٢١ فبراير ٢٠١٥، متاح على موقع جريدة الشروق:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21022015&id=dbeaf18a-e199-4d56-b3d8-749230ef7161

(٢٧) سيف الدين عبد الفتاح، ميزان المقاومة وأفعال المقاولة، الثلاثاء، ٢٢ يوليو ٢٠١٤، متاح على موقع عربي ٢١:

http://arabi21.com/Story/764004

(٢٨) سيف عبد الفتاح، نحن شعب وأنتم شعب!!، الأحد ٢ نوفمبر ٢٠١٤ ١٢:٣٥، متاح على موقع:

http://www.masralarabia.com

(٢٩) فهمي هويدي، للشيطنة حدود، الخميس ١٢ فبراير ٢٠١٥، متاح على موقع جريدة الشروق على الرابط:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12022015&id=6674807a-8685-47de-bcc7-7ef8925b7c1a

(٣٠) بتصرف: سيف الدين عبد الفتاح، الجماعة الوطنية في خطر!!، الثلاثاء، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤، متاح على موقع عربي٢١ على الرابط:

http://arabi21.com/Story/799275

(٣١) نادية محمود مصطفى، هوية مصر: الدولة والنظام والمجتمع، متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية على الرابط:

http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=758:2013-05-21-23-11-14&cationtent&view=article&id=758:2d=90:waraqat&Itemid=546

(٣٢) طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣٣) المرجع السابق، ص١٥١.

(٣٤) سيف الدين عبد الفتاح، نحن شعب وأنتم شعب!!، مرجع سابق

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) سيف الدين عبد الفتاح، قبل أن يفوت الأوان: الثورة بين الاستمرار والانتظار، مرجع سابق.

(٣٧) عبد الرحمن يوسف، من ثورة يناير إلى دولة يناير، ٢٨ يناير ٢٠١٥، متاح على موقع مصر العربية:

http://www.masralarabia.com/